



ورعت الدولة سلسلة متواصلة من المبادرات الهادفة إلى دعم حقوق الإنسان وتحسينها بالتعددية وحرية الفكر والرأي والتعبير... وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية عبر عدد من الفعاليات المهمة.. لعل أبرزها تلك الفعاليات المنتظمة التي عكست دعم وحرص قيادتنا بشأن حقوق المرأة وتوسع آفاق دورها في الحياة العامة..

ويتضح ذلك من خلال تقلد المرأة اليمنية مناصب إدارية وأدوار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة.. ومنها وزارية..

إلى جانب إفساح المجال أمام عدد من المنظمات غير الحكومية للمساهمة إلى جانب المؤسسات الحكومية في مجال تطوير قدرات المرأة ودعمها.. وقد أشاد تقرير للخارجية الأمريكية بموقف حكومة بلادنا تجاه المنظمات الدولية وغير الحكومية حيث تعمل المجموعات المحلية والدولية لحقوق الإنسان بدون قيود من الحكومة في التحقيق، ونشر تقاريرها في قضايا حقوق الإنسان..

شهادات دولية

بحسب تقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في اليمن ٢٠٠٢م.. فإن حكومة بلادنا تحترم حقوق مواطنيها الإنسانية من خلال احترام كرامة الإنسان بما فيها تحرره من الحرمان التعسفي أو غير القانوني في الحياة..

ويؤكد التقرير بالقول: لم ترد أي تقارير عن قيام الحكومة اليمنية أو مؤسساتها بأعمال تعسفية وغير قانونية خلال الفترة الماضية.. كما أنخفضت وبشكل كبير مسألة الاختطافات القليلة للأجانب ولم تسجل في العام ٢٠٠٢م أي حالة اختطاف وهذا يعكس نجاح توجه الدولة بزعامة علي عبد الله صالح في اتخاذ تدابير فاعلة في هذا الاتجاه

ويشير تقرير الخارجية الأمريكية إلى تحسنات كبيرة في مجال استقلال القضاء من خلال تقليص عدد قضايا المحاكم العليا من ٩٠ إلى ٤٠ قاضياً عام ١٩٩٨م وزيادة مرتبات القضاة لمنع الارتشاء وزيادة ميزانية وزارة العدل ومشاركة القضاة في ورشات عمل متخصصة ورحلات دراسية..

وأشاد التقرير بالدستور اليمني الذي كفل حرية إقامة التجمعات السلمية وتأسيس المنظمات والانضمام إليها.. حيث يقول التقرير: تحترم الحكومة هذا الحق على الواقع أما ما يتعلق بالمنظمات فعليها أن تحصل على ترخيص مزاوله المهنة من وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة الثقافة وهذا إجراء قانوني..

وتنظر هذه المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان تشدد من جانبها بسياسات الحكومة اليمنية في ظل القيادة السياسية الرشيدة.. حيث اتجهت تلك السياسات خلال العقد الرئاسي الأخير إلى تكريس وعي مكثف بحقوق الإنسان من خلال العناية بالأجيال الجديدة، وتعزيز المنظومة الحقوقية للإنسان في النظام التعليمي ومناهج التعليم المختلفة، وبما يكفل تنشئة هذه الأجيال على المبادئ والحقوق وروح التسامح والمحبة والحرية والتي تنأى بهم عن الكراهية والحقد والتطرف..

وتنظر هذه المنظمات الدولية بإعجاب لما أنجزته اليمن من استحقاقات تتعلق بالتزامها تجاه المعاهدات الدولية ومنها على سبيل المثال لا الحصر.. العمل على تأمين بيانات ملائمة لزلزال السجون الصادرة بحقهم أحكام قضائية..

وتعتبر هذه المنظمات أن ما تحقق للمرأة اليمنية شوط كبير من خلال ما تضمنته الخطط الخمسية وحرصها على تمكين المرأة من المشاركة ضمن مستويات صنع القرار في أجهزة الدولة..

وتطرق التقرير إلى عدة إنجازات غير مرئية حصدها المرأة على المستوى التشريعي والقانوني تحديداً والتي كفلت لها المساواة الكاملة في الحقوق.. يظهر ذلك بجلاء في قوانين كثيرة مثل: قانون الأحوال المدنية والسجل المدني، وقوانين التعليم، الخدمة المدنية، العمل، التأمينات الاجتماعية والجنسية والعقوبات والإجراءات الجزائية، وقوانين أخرى تتعلق بالمرأة والطفل..

ولحقوق الإنسان عيد وطني

تحتفي بلادنا في عهد الرئيس القائد الصالح سنوياً باليوم العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر من كل عام والذي اعتبر في اليمن يوماً وطنياً يتم الاحتفاء به من خلال عقد الندوات والمهرجانات لاستحضار قيم ومبادئ هذا اليوم الذي يعتبر نقطة تحول هامة في حياة البشرية..

المصادر: إرشيف الثورة+ مقابلة مع الأستاذ علي الأنسي نشرتها مجلة الموقف..

حقوق الإنسان تتصدر اهتمامات القائد

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية في صدارة اهتماماته..

يتجلى ذلك الاهتمام وتلك الرعاية لحقوق الإنسان في السجل النقي الذي تمتلكه بلادنا في هذا المجال الوطني والإنساني الهام خلال فترة مسيرة عطاء عمرها ٢٥ عاماً

والتي حققت فيها بلادنا بقيادة الأخ علي عبد الله صالح وسمعة دولية اكتسبتها احترام بلدان العالم قاطبة..

إعداد / علي الشرجي

لليمن سجل نقي في مجال حقوق الإنسان بشهادة العالم المواطنين متساوون بالقانون في الحقوق والواجبات

كما أن دستور الجمهورية اليمنية يحثي بحقوق الإنسان في اليمن أفراداً ومجتمعاً، وبالواجبات التي عليه من خلال باب كامل يحتوي على عشرين مادة..

ومن أهم حقوق وواجبات المواطنين المنصوص عليها في الدستور.. ما تضمنته المادة ٤٠: تحت عنوان "المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات" ..

تقول المادة ٤١: لكل مواطن حق الإسهام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون. المادة ٤٢: للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء، وينظم القانون الأحكام المتعلقة بممارسة هذا الحق..

المادة ٤٣: ينظم القانون الجنسية اليمنية ولا يجوز إسقاطها عن يمني إطلاقاً، ولا يجوز سحبها ممن اكتسبها إلا وفقاً للقانون..

وتقول المادة ٤٤: لا يجوز تسليم أي مواطن يمني إلى سلطة أجنبية..

المادة ٤٥: تسلم اللاجئين السياسيين محظور، وتنص المادة ٤٦: من الدستور على أن المسؤولية الجنائية شخصية ولا جريمة ولا عقوبة لآبناء على نص شرعي أو قانوني وكل متهم بريء حتى تثبت أدانته بحكم قضائي..

وفي السياق ذاته كفل الدستور اليمني في أربعة عشرة مادة أخرى حق الحياة المستقرة والأمن، حق حماية حرمة المسكن، حق حماية المراسلات وحريةها وصيانتها، حق التعليم..

وتعد حقوق وحرية المواطن الاقتصادية والاجتماعية شأنها شأن الحقوق السياسية والحرية التي تضمن للمواطن وللمن يعول حياة كريمة آمنة مستقرة..

تأصيل الثقافة الحقوقية

مازالت الدولة اليمنية في عهد قائد المسيرة المناضل علي عبدالله صالح تواصل تكريسها للوعي المكثف بحقوق الإنسان في مختلف الاتجاهات ومنها تلك التي تتصل بتعزيز الديمقراطية..

على اعتبار أن التوعية وتأسيس الثقافة بحقوق الإنسان هي الأساس في التحول نحو الديمقراطية وإشراك المجتمع فيما يقدم وينجز في هذا الاتجاه..

الدولة وضعت خلال هذا العهد الميمون جملة آليات للنهوض بحقوق الإنسان في اليمن..



السياسية بزعامة علي عبد الله صالح.. فمُنذ إعادة تحقيق الوحدة المباركة عملت إلى جانبها لجان أخرى.. كلجنة الحقوق والحرية العامة في مجلس النواب أو لجنة الحقوق والحرية العامة في مجلس الشورى، ولجنة عرائض وشكاوي المواطنين في مجلس النواب..

اتفاقيات ومعاهدات دولية

وقعت بلادنا على أكثر من ٥٦ اتفاقية حقوق إنسان دولية خلال ١٣ عاماً فقط وهي عمر وحدتنا المباركة.. حيث يؤكد مدير عام الشؤون القانونية باللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان

أزال عبد الله هاشم - أن تلك الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعتها بلادنا تتوزع ما بين المصادقة عليها والانضمام إليها ومنها:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وكذلك الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة التمييز ومناهضة التعذيب والإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية، والاتفاقيات المتعلقة بحقوق المرأة والزواج والأسرة، والاتفاقيات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، وما يتعلق بمناهضة الرق والعبودية، والسخرة، والأعراف والممارسات المشابهة وكذا اتفاقيات اللاجئين واتفاقيات أخرى في إطار منظمة العمل الدولية..

وأشار إلى أن اللجان الوطنية العليا لحقوق الإنسان في ظل رعاية واهتمام الرئيس القائد الإنسان علي عبد الله صالح - تعمل من خلال آلية تهتم بمراقبة وتنفيذ الالتزامات في مجال حقوق الإنسان انطلاقاً من أن اليمن دولة رائدة في المصادقة على الاتفاقيات الدولية في هذا الجانب..

كما تتولى متابعة أوضاع حقوق الإنسان في اليمن والمراقبة عن كثب للحد من أي تجاوزات تمس بشكل أو بآخر لهذه الحقوق..

حقوق يكفلها الدستور

ويكفي هنا الإشارة إلى أن الدستور اليمني والتشريعات اللاحقة قد كفل حقوقاً أساسية للإنسان اليمني.. بحق الحياة، بحق الأمن، بحق التملك، والعمل، والحرية العقيدية وغيرها.. بحرية الرأي والتعبير.. وغيرها من الحقوق التي يحميها عدد من الإجراءات مثل:

التعددية السياسية، وحرية التعبير واستقلالية القضاء..

أثبتوا حسن السيرة والسلوك.. كما تم دفع الديات والأروش للمعسررين بموجب توجيهات من فخامة الأخ رئيس الجمهورية - حفظه الله وأصبح ذلك تقليدياً سنوياً حسناً..

وعلى سبيل المثال - توجيه فخامة الأخ الرئيس القائد علي عبد الله صالح في يوم ٢٠٠١/١٢/٢١م بالإفراج عن ٣٥٧٦ سجيناً وتقديم المساعدات المالية لدفع الديات والأروش والتعويضات عن عدد ٣١٦ شخصاً من السجناء المعسررين الذين أكملوا مدة العقوبة ولم يتم الإفراج عنهم لثبوت فقرهم، وبحسب الأحكام والضوابط الموضوعية وبمبلغ إجمالي مائتين مليون ومليون ريال..

حقيبة وزارية لحقوق الإنسان

تعتبر حقوق الإنسان والحرية العامة والخاصة الدعامة الأساسية للأنظمة الديمقراطية.. فلا محل للقول بوجود نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية والحرية والتعبير في الوقت الذي نتعدم فيه هذه الحقوق أو تكون منقوصة..

ولذلك حرص الأخ رئيس الجمهورية شديداً في ترسيخ وتعزيز النهج الديمقراطي وتدعيم الحقوق والحرية من خلال سن التشريعات والأنظمة المختلفة التي تكفل للمواطنين، والانضمام إلى المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان..

ويأتي ذلك الاهتمام الواعي بقضية حقوق الإنسان من خلال إصدار فخامة الأخ رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح - قراراً جمهورياً بتشكيل حكومة جديدة تضمن استحداث حقيبة وزارية هي الأولى من نوعها في المنطقة تعني بحقوق الإنسان..

ما يعتبر بمرور الوقت المقبولين في تلك الأحدث شهداء ومنح أسرهم إعانات مالية شهرية منتظمة..

ويعتازم دور المؤسسات العاملة في حقوق الإنسان تبعاً للاهتمام الذي أولته القيادة



● برزت قضية حقوق الإنسان كقضية رئيسية في عهد الرئيس القائد علي عبد الله صالح - منذ وقت مبكر.. بأن ذلك في ممارسته لعملية الحكم وتعامله مع المحكومين من مختلف تكوينات المجتمع..

برغم ماكان يسود الساحة الوطنية من تناقضات وظروف صعبة للغاية حينذاك إلا أنه استطاع بإرادة الواثق من نفسه المخلص لمبادئه أن يتجاوزها.. فعبير اليمنيون حدود المألوف أو المكن ليطوف بمدارات المستحيل.. والوطن ظل متسعاً للجميع في عهده.. الجميع يمارسون حقوقهم الدستورية دون انتقاص بعد أن كانت الكثير من الحقوق الإنسانية والوطنية في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية مفهومة على أنها هيئات تمنح للشعب من شخص الحاكم أو المسؤول أما اليوم فإن حقوق الإنسان العامة تمثل قواعد محترمة على مستوى العلاقات القائمة في المجتمع كفراد وبين المجتمع والدولة، وكذلك بين الدولة وأجهزتها المختلفة.. حيث كرس القيادة السياسية بزعامة علي عبد الله صالح وعياً مكثفاً بحقوق الإنسان خلال ٢٥ عاماً مضت أزداد ذلك الوعي بصورة غير مسبوقة في فترة ما بعد الوحدة من ٢٢ من مايو ٩٠ وما شهدته بلادنا من تحولات ديمقراطية تاريخية بشهادة منظمات دولية حقوقية.. ويكفي اليمن في عهد علي عبدالله صالح أنها خالية من أي سجن سياسي ولم ترصد التقارير حدوث ذلك حتى قبل بزوغ فجر التحول الديمقراطي التعديدي..

إنجازات

أبرز الإنجازات التي حققتها بلادنا في عهد القائد الصالح بشأن حقوق الإنسان ترتبط باللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان التي تم إنشائها بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨م ثم إعادة تشكيلها بالقرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ٢٠٠١م..

وانطلاقاً من خلالها يشير الأستاذ علي محمداً الأنسي - مدير مكتب رئاسة الجمهورية نائب رئيس اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان - إلى تلك الإنجازات مثل: التوصل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة إلى إغلاق ملف ما يسمى بالاختفاء القسري وفق منطلقات إنسانية حيث اعتبر أولئك المقبولين في تلك الأحداث شهداء ومنح أسرهم إعانات مالية شهرية منتظمة..

خارجياً

ويضيف الأستاذ الأنسي كما استضافت بلادنا الندوة الإقليمية للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والحق في التنمية لدول آسيا وحوض الباسيفيك التي عقدت في بلادنا في فبراير ٢٠٠٠م، والت حضرتها السيدة هاري وينسون المفوض السامية لحقوق الإنسان، وعلى إثر ذلك وقعت بلادنا مع المفوضية السامية على مذكرة تفاهم وتعاون فني في مجال حقوق الإنسان.. إضافة إلى مشاركة اللجنة في العديد من المؤتمرات الدولية والمهتمة بحقوق الإنسان في المحافل الدولية بصورة منتظمة وفعالة، وتفنيد الإدعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في بلادنا، والتوضيح والرد عليها..

كما أثمر عن صدور قرارات من اللجنة الدولية لحقوق الإنسان بإقفال ملف حقوق الإنسان المتعلق باليمن، وعلى مدى ثلاث سنوات متتالية، تقديراً من المنظمة الدولية للجهود التي تبذلها بلادنا في سبيل ترسيخ النهج الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان السياسية، حرية الصحافة وتعزيز بناء المجتمع المدني بكل مؤسساته وأطره..

وكان آخر نشاط للجنة الوطنية على المستوى الدولي هو مشاركتها في أعمال مؤتمر مناهضة التمييز العنصري دوربان بجنوب إفريقيا، وتقديم ورقة عمل باسم بلادنا حملت دلالات وطنية وقومية وإنسانية رافضة لكل أشكال التمييز العنصري وكراهية الأجانب ومطالبية بتحقيق المطالب العادلة والمنشورة للشعب الفلسطيني الذي يتعرض لأسوأ انتهاكات..

داخلياً

وعلى المستوى الداخلي ومن خلال إنشاء اللجنة العليا لتفقد أحوال السجون ورعاية السجناء والتي تعتبر اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان مشاركة فعليا.. تم التوصل إلى صيغة تعاون مع المسؤولين على السجون من أجل تخفيف المعاناة في سجون الأحداث كخطوة أولى لإجراء مسح شامل لسجون الجمهورية للنظر في الحالات التي تستحق المساعدات الإنسانية القانونية وفق ضوابط عادلة وإنسانية تم على ضوءها قيام اللجنة بزيارات ميدانية لجميع السجون في محافظات الجمهورية وبالأخص في شهر رمضان المبارك.. حيث تم الإفراج في العام الماضي عن أعداد كبيرة ممن أمضوا ثلاثة أرباع المدّة المحكومة عليهم بها إلى جانب من